WSRC
مجلس تنظيم قطاع المياه
WATER SECTOR REGULATORY COUNCIL
PALESTINE | فلسطين

واقع تقديم خدمة المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية للعام 2023

أكتوبر 2024

تقـــديـــم

يسلط هذا التقرير الضوء على نتائج أداء تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية للعام 2023، إذ يعرض مجموعة من الحقائق والمؤشرات الرئيسية مجمعة حسب المحافظات في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى ان المجلس قد أصدر تقارير مراقبة الأداء والتقرير المقارن للعام 2023 والتي تشتمل على مؤشرات الأداء الرئيسية لكل مقدم خدمة للعام 2023.

إضافة إلى ذلك، يتطرق هذا التقرير بشكل موجز إلى آلية الرقابة على جودة المياه لدى مقدمي الخدمات بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، ويوضح دور المجلس الأساسي في مراقبة جودة المياه لدى مقدمي الخدمات من خلال جمع البيانات الدورية، كما يسلط الضوء على بعض التوصيات الهامة لتحسين خدمات المياه في فلسطين.

نظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر 2023، لم يتمكن المجلس من جمع بيانات تفصيلية من مقدمي الخدمات عن العام 2023، وعليه سوف يستعرض هذا التقرير الحقائق والمؤشرات الرئيسية التي تخص محافظات الضفة الغربية فقط.

تم احتساب هذه المؤشرات بالاعتماد على البيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات حسب المحافظات.

عدد مقدمي خدمات المياه في فلسطين مع توزيعهم على المحافظات

استطاع مجلس تنظيم قطاع المياه هذا العام استهداف 284 مقدم خدمة في الضفة الغربية، منهم 42 يقدمون خدمة المياه والصرف الصحي معاً، بينما يقدم العدد الباقي خدمة المياه فقط، وتم تجميع بيانات تفصيلية من 255 مقدم خدمة، فيما لم يقدم 29 مقدم خدمة بيانات كاملة تمكنه من قياس مؤشرات الأداء.

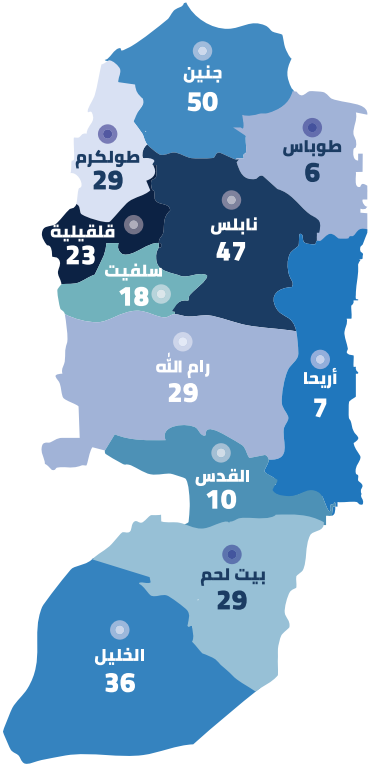

ويوضح الرسم أدناه توزيع عدد مقدمي الخدمة على المحافظات المختلفة في الضفة الغربية:

نلاحظ أن عدد مقدمي الخدمة كبير في كل من نابلس وجنين، **ويعود ذلك لسببين: الأول هو وجود تجمعات سكانية كبيرة، والسبب الآخر هو صغر حجم مقدمي الخدمة.** أما في محافظة القدس فعدد مقدمي الخدمة محدود وذلك بسبب أن عدد كبير من التجمعات السكنية تحصل على خدمة المياه من خلال مصلحة مياه محافظة القدس.

وحيث أنه تم اصدار نظام انشاء مرافق المياه الإقليمية للعام 2021 والذي يهدف إلى تجميع مقدمي الخدمات في مرافق مياه إقليمية وتقليل عدد مقدمي الخدمة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في تقديم الخدمة، الا ان تطبيق هذا النظام بطيء، حيث تم انشاء مرفقين فقط لغاية إصدار هذا التقرير.

مصادر المياه

بالنظر إلى نتائج الموارد المائية المتاحة لمقدمي الخدمات، نجد تبايناً واضحاً في مصدر المياه بين مقدمي الخدمات في الضفة الغربية، إذ نجد أن عدد كبير من مقدمي الخدمات في الضفة الغربية يعتمدون بشكل كبير على المياه المشتراة من الجانب الإسرائيلي، وخاصة في محافظات جنوب الضفة الغربية مثل الخليل وبيت لحم، يأتي ذلك في الوقت الذي يواجه فيه مقدمي الخدمات صعوبات منذ العام 1967 في حفر آبار المياه الجوفية نتيجة لسياسات الاحتلال المطبقة منذ ذلك الوقت والخاصة بالسيطرة على مصادر المياه. أما في محافظات شمال الضفة الغربية فيزداد الاعتماد على المياه المنتجة من الآبار الخاصة بمقدمي الخدمات نظراً لتوفر الآبار وغزارة الأحواض الجوفية هناك.

الرسم أدناه يوضح توزيع مصادر المياه حسب المحافظة في الضفة الغربية:

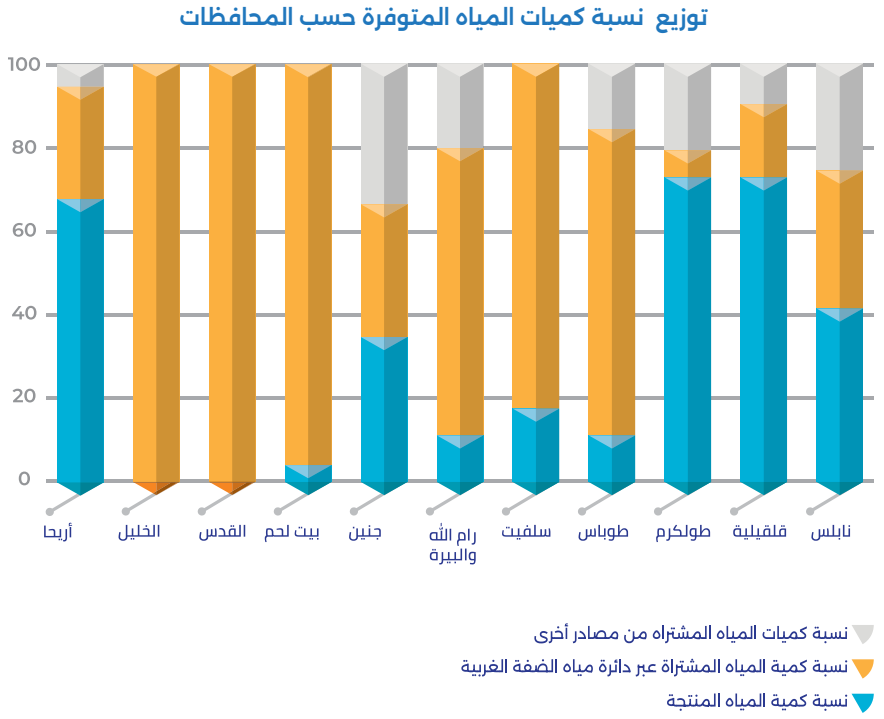

نسبة تغطية الخدمة في كل محافظة

يتـم احتسـاب هـذا المؤشـر مـن خلال قسـمة عـدد السـكان المخدوميـن بالميـاه مـن قبـل مقدمي الخدمة في كل محافظة على عدد السكان الإجمالي لكل محافظة، وذلك حسب بيانـات الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني.

نسبة تغطية خدمة المياه

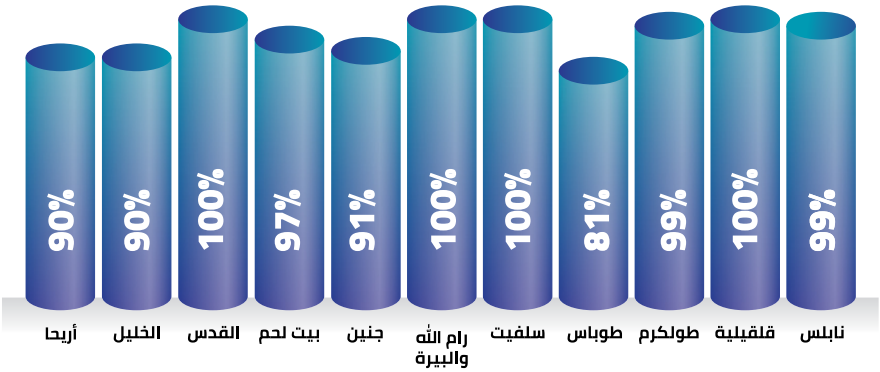

نلاحـظ أن هنـاك بعـض المحافظـات لديهـا نسـب تغطيـة منخفضـة، وذلـك لوجـود تجمعـات سكانية غير مخدومة في هذه المحافظات، حيث إن هذه التجمعات غالباً ما تكون مناطق "ج" إذ يصعب بناء شبكات مياه فيها مثل دير أبو ضعيف وجلبون في جنين حيث لا يوجد لديهم شبكات مياه لتقديم الخدمة.

توزيـع مقدمـي الخدمـة مـن حيـث الهيـكل الإداري (بلديـة، مجلـس خدمـات ....)

هنـاك تفـاوت فـي الهيـكل المؤسسـي لتقديـم خدمـة الميـاه فـي الضفـة الغربيـة، حيـث أن بعض التجمعات مخدومة من خلال مجالس قروية، بلديات مصالح مياه مجالس خدمات .... الخ. حيث إن هناك 178 مقدم خدمة تحت تصنيف مجلس قروي، وهو عدد كبير نسبياً إذ يتنافى مع اقتصاديات ووفورات الحجم (أي أنه كلما زاد حجم مقدم الخدمة تقل تكلفة تقديم الخدمة).

في المقابل هناك 89 مقدم خدمة يعمل تحت مظلة بلدية سواء كانت خدمة المياه في دائرة مستقلة أو قسم مستقل أو تابعة لقسم الهندسة في البلدية، كما يوجد مصلحة مياه واحدة وهي مصلحة مياه محافظة القدس التي تقدم خدمات لأكثر من 70 تجمع سكاني في رام الله والقدس.

ومع صدور نظام إنشاء مرافق المياه الإقليمية للعام 2021 تم إنشاء مرفقي مياه وهما مرفق مياه غرب جنين ومرفق مياه طوباس.

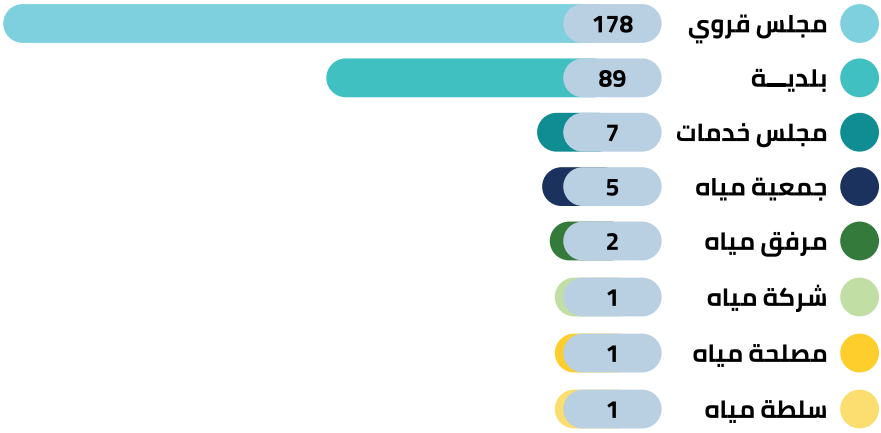

حصة الفرد من المياه المباعة لكل محافظة (لتر/فرد/يومياً)

(يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة المياه المباعة في اليوم على عدد السكان المخدومين)

وفقاً للبيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات فإن معدل حصة الفرد من المياه المباعة في الضفة الغربية بلغت 82 لتر/فرد/يومياً حسب بيانات العام 2023.

حصة الفرد من المياه المباعة لكل محافظة - الضفة الغربية

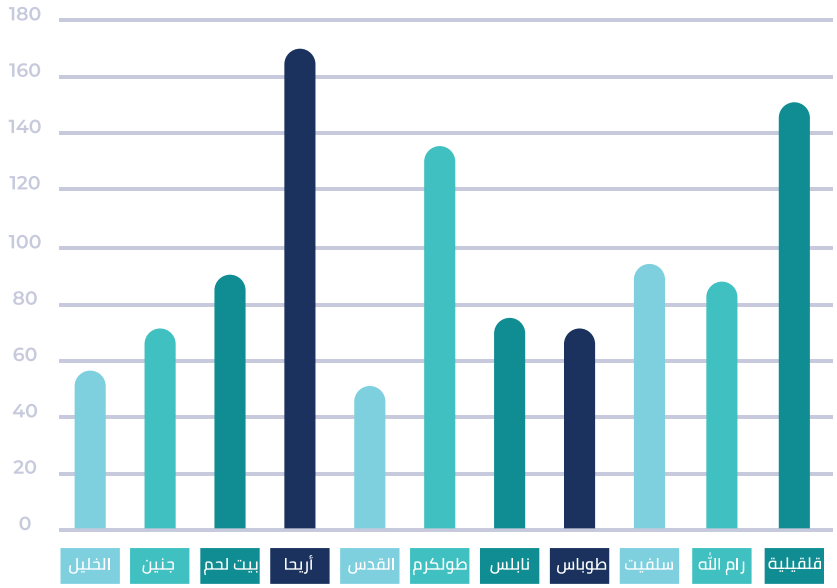

نلاحظ ارتفاع هذه النسبة في كل من قلقيلية وطولكرم وأريحا وذلك لتوافر المياه بشكل كبير في هذه المناطق، أما في محافظة الخليل فهناك معدل متدني لحصة الفرد اليومية من المياه المباعة وذلك لشح المياه في منطقة الجنوب، حيث إن المياه تصل لبعض المناطق هناك مرة واحدة كل 3 شهور خاصة في فصل الصيف.

إن تخفيض نسبة المياه غير المحاسب عليها بشكل عام يسهم في زيادة معدل حصة الفرد من المياه المباعة، اذ أن تخفيض معدل نسبة المياه غير المحاسب عليها من 35% في الضفة الغربية إلى 30% (وهو الحد الأعلى المسموح به حسب استراتيجية سلطة المياه) يرفع حصة الفرد من المياه المباعة إلى 88 لتر لكل فرد يومياً بدلاً من 82 لتر.

نسبة المياه غير المحاسب عليها حسب المحافظة

تختلف نسبة المياه غير المحاسب عليها من محافظة لأخرى، وتنقسم مسببات هذه النسبة حسب الميزان المائي إلى الأقسام التالية:

- **الفاقد التجاري (الظاهري)** الناتج من عدم دقة العدادات والسرقات وغيرها.
- الفاقد الحقيقي الناتج من التسريبات في الشبكات الرئيسية والوصلات المنزلية بالإضافة إلى فيضانات الخزانات.
- **الاستهلاك المصرح به غير المفوتر** وهي من ضمن الأمور الإدارية التي يمكن السيطرة عليها بسهولة، وتتمثل في عدم إصدار فواتير لبعض المؤسسات مثل المدارس والمساجد ومرافق البلدية وعدم تركيب عدادات على مخارج وفتحات الدفاع المدني.

وبلغت معدل نسبة المياه غير المحاسب عليها في الضفة الغربية 35% حسب البيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات للعام 2023.

نسبة الفاقد لكل محافظة - الضفة الغربية

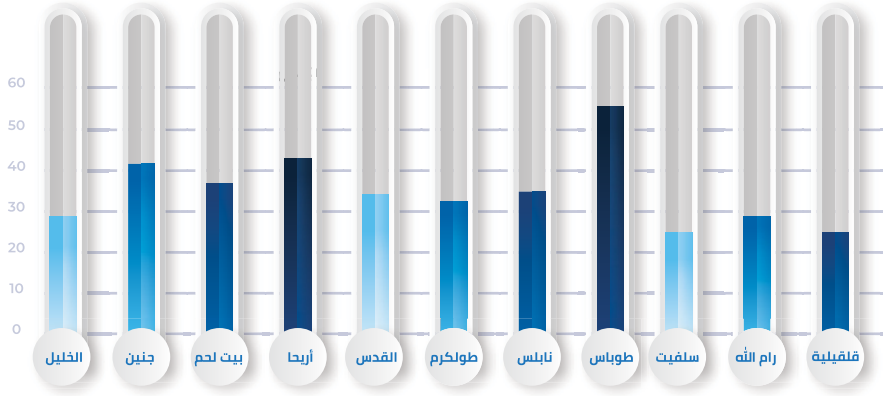

وخلاصة القول أن النسبة العامة للمياه غير المحاسب عليها مرتفعة نسبياً حيث تُقدر الخسائر الناتجة عنها بأكثر من 250 مليون شيكل للعام 2023 على فرض معدل سعر بيع 5 شيكل للكوب، وهذا مبلغ كبير نسبياً.

نسبة كفاءة التحصيل لخدمة المياه لكل محافظة

نلاحظ أن هناك تراجع في معدل نسبة كفاءة التحصيل في الضفة الغربية للعام 2023 وذلك نتيجة للحرب على قطاع غزة، حيث أن عدد كبير من العمال في الداخل المحتل تم تسريحهم، بالإضافة إلى أن العاملين في القطاع العام يتلقون رواتب منقوصة، وبالتالي أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض نسبة تحصيل أثمان المياه مقارنة بالأعوام السابقة الأمر الذي ينذر بأزمة سيولة نقدية لدى مقدمي الخدمة من شأنها أن تؤثر على استدامة تقديم الخدمة.

بلغت معدل نسبة كفاءة التحصيل لخدمة المياه في الضفة الغربية 73% حسب البيانات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة للعام 2023.

كفاءة التحصيل لخدمة المياه - الضفة الغربية

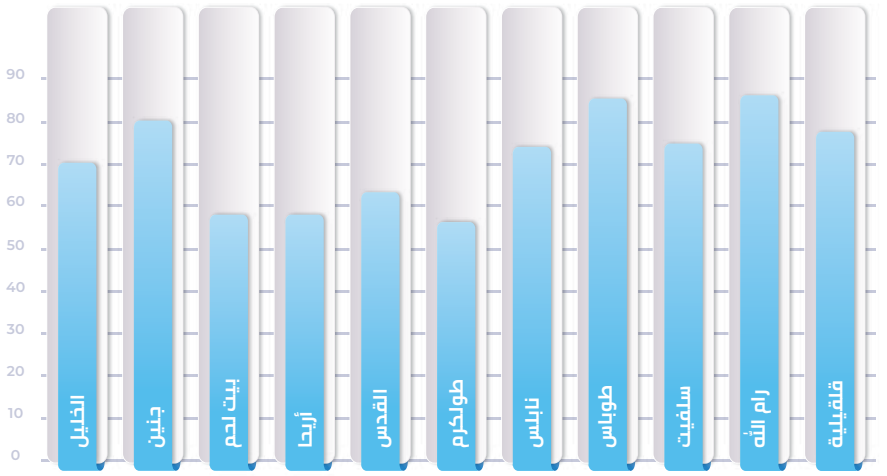

يشار إلى أن بعض البلديات في الضفة الغربية قد بدأت بتركيب عدادات مسبقة الدفع بدل العدادات القديمة، اذ وصلت نسبة العدادات مسبقة الدفع التي تم تركيبها إلى حوالي 32% من إجمالي العدادات في الضفة الغربية للعام 2023.

نسبة العمل (الكفاءة)

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة المصاريف السنوية لخدمة تقديم المياه على الإيرادات الخاصة بتقديم خدمة المياه لنفس الفترة الزمنية. ويكون الوضع المثالي لهذا المؤشر ما يقارب الـ 1 صحيح وذلك لضمان أن المصروفات يتم تغطيتها من الإيرادات.

كما يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة تعرفة المياه المطبقة لدى مقدمي الخدمة، حيث وحسب أنظمة التعرفة يجب أن تغطي إيرادات المياه تكاليف تقديم خدمة المياه وذلك من أجل ضمان استدامة تقديم الخدمة.

نسبة كفاءة العمل لخدمة المياه - الضفة الغربية

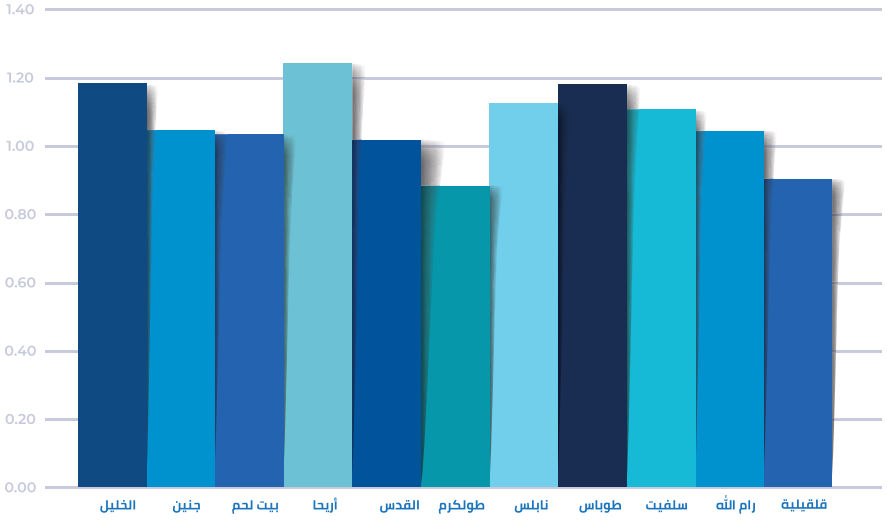

ومع صدور نظام التعرفة الموحد للمياه والصرف الصحي رقم 4 لسنة 2021، بدأ المجلس باستهداف مقدمي الخدمات الذين لديهم نسبة عمل أكبر من 1 من أجل مراجعة التعرفة الخاصة بهم. وقد بلغ عدد التعرفات المراجعة للعام 2023 من قبل المجلس حوالي 30 تعرفة تغطي حوالي 50% من السكان المخدومين.

واقع الرقابة على جودة المياه

تعتمد الرقابة على جودة المياه على منهجية تكاملية من خلال الجهات ذات الاختصاص وهي وزارة الصحة الفلسطينية، سلطة المياه الفلسطينية، مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى دور مجلس تنظيم قطاع المياه الرقابي من خلال جمع البيانات وتقديم التقارير الدورية.

الأدوار والمسؤوليات للجهات الرقابية على جودة المياه:

1) سلطة المياه الفلسطينية:

تحقيقا للهدف المتمثل بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين، وعملاً بالمهام التي حددها قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014 بشأن المياه تعمل سلطة المياه الفلسطينية على تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه وحمايتها من خطر التلوث، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في ترخيص وتطوير استغلال المصادر المائية بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ويترتب على هذه المهام الرقابة المستمرة على نوعية الموارد المائية وفحصها الدوري، وتحديد مصادر التلوث ومعالجتها.

2) وزارة الصحة الفلسطينية:

يعمل مفتشي صحة البيئة في المحافظات المختلفة بتنفيذ خطة عمل محددة، وبما يتناسب مع عدد السكان في كل تجمع أو قرية، وذلك لتغطية أكبر عدد ممكن من نقاط الفحص على مصادر المياه (نبع، عين، بئر جوفي)، الخزانات العامة وشبكات المياه.

وعليه تعتمد وزارة الصحة الفلسطينية على مجموعة من الفحوصات للتحقق من مأمونية وصحة المياه وهي:

- **الفحوصات الميكروبيولوجية:** (البكتيريا القولونية الكلية، والبكتيريا القولونية الغائطية) بشكل رئيسي على أنظمة التزويد، بالإضافة إلى فحوصات أخرى حسبما يتطلب مثل السالمونيلا.
- **الفحوصات الفيزيائية والكيميائية:** يتم عمل فحص كيميائي شامل لعينات المصادر مرة على الأقل سنوياً في الضفة الغربية، كما يتم فحص آبار المياه في قطاع غزة من خلال دورتين الأولى في فصل الربيع والثانية في الخريف، إضافة إلى العديد من الفحوصات الروتينية والميدانية على أنظمة التزويد مثل فحص عكارة المياه وغيرها.
- **فحص الكلورين الحرّ المتبقي في عينات المياه:** يتم تنفيذ هذا الفحص ميدانيا على كافة أنظمة التزويد.

3) مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي:

• الضفة الغربية:

يعتمد تسعة من مقدمي خدمات المياه في الضفة الغربية نظاماً رقابياً ذاتياً على جودة المياه، وذلك من خلال مختبراتهم في المحافظات الرئيسية، أو بالاعتماد على الفحص لدى جهة خارجية معتمدة، إلى جانب دورهم في متابعة كلورة مصادر المياه التابعة لهم، وبالتعاون مع كل من سلطة المياه ووزارة الصحة.

• قطاع غزة:

قبل الحرب الحالية على قطاع غزة، التزمت مصلحة مياه بلديات الساحل بالرقابة على عملية كلورة المياه لدى خمسة وعشرين بلدية في القطاع، إلى جانب تنفيذ بعض الفحوصات الفيزيائية والكيميائية خلال دورتي الربيع والخريف على آبار المياه، في حين نفذت بلدية خانيونس فحوصات الرقابة على جودة المياه من خلال مختبرها الخاص.

4) مجلس تنظيم قطاع المياه:

يلعب مجلس تنظيم قطاع المياه دورا أساسيا في مراقبة جودة المياه لدى مقدمي الخدمات من خلال جمع البيانات الدورية، الأمر الذي دفع مقدمي الخدمات إلى متابعة جودة المياه في مناطق خدمتهم بشكل أفضل.

في هذا الإطار، عمل المجلس على جمع البيانات الخاصة بتسعة مقدمي خدمات في المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية، بحيث يمتلك هؤلاء المقدمين نظاماً رقابياً على جودة المياه، في حين يعتبر المجلس هو المصدر الرئيسي لبيانات المقدمين ممن لا يمتلكون أي أدوات رقابية على مياه الشرب، وذلك من خلال جمع البيانات السنوية والربعية لفحوصات مياه الشرب المنفذة من قبل وزارة الصحة الفلسطينية، وبناء على ذلك تم تقديم مخرجات البيانات والتوصيات من خلال تقريري مؤشرات الأداء السنوي وجودة المياه[1].

تشمل الرقابة على جودة المياه كافة مقدمي الخدمات، وعليه خلال سنة 2023 قمنا بالتركيز على تعزيز أداء كبار مقدمي الخدمات من خلال عقد جلسة نقاش متخصصة حول الممارسات الرقابية ضمن التعليمات الفنية الإلزامية للمياه المعدة للاستهلاك الآدمي (-108 2023)، وجلسة أخرى لعرض مسودة مواصفة الكلور السائل (هيبوكلوريت الصوديوم) على مقدمي الخدمات، إلى جانب تزويدهم بأي وثائق ذات علاقة مثل وثيقة أخذ العينات المعتمدة لدى وزارة الصحة. أما بالنسبة لباقي مقدمي الخدمات فقد تم التطرق إلى دورهم الفعال من خلال ورشات عمل المجلس، حيث تم التركيز على أهمية كلورة مصادر المياه وضرورة معالجة مشاكل مضخات الكلور بالتنسيق مع سلطة المياه الفلسطينية.

1 ملاحظة: للاطلاع على مؤشرات جودة المياه لمقدمي الخدمات في المحافظات الرئيسية في الضفة الغربية، يرجى مراجعة تقرير مؤشرات الأداء السنوي 2024 لبيانات 2023، أما بالنسبة لتفصيل مخرجات كافة البيانات (مقدمي الخدمات، وزارة الصحة) بإمكانكم الرجوع إلى تقرير جودة المياه 2024، والذي أعده أيضا مجلس تنظيم قطاع المياه عن بيانات 2023.

ضمن دور المجلس الرقابي أيضاً، تم متابعة بعض قضايا جودة المياه المتعلقة بمقدمي الخدمات منهم بلدية نابلس، بلدية بيت أمر، مجلس قروي قيرة وغيرهم، وذلك بالتعاون مع مفتشي وزارة الصحة، كما تم تنفيذ زيارات ميدانية إلى مختبرات فحص المياه لكل من بلديتي طولكرم وأريحا، بهدف الاطلاع على الإمكانيات الموجودة ومناقشة مخرجات تقارير المجلس.

الرقابـة علـى جـودة الميـاه خلال الربـع الأخير مـن العـام 2023

إن الأحداث التالية لشهر أكتوبر 2023 تركت بعض الآثار الواضحة على الصحة العامة في الضفة الغربية، لعل أبرزها هو ضعف وصول مفتشي صحة البيئة لدى وزارة الصحة إلى الكثير من المناطق بسبب قيود الحركة المفروضة على الحواجز وانعدام الأمن، مما أثر على حجم العينات التي تم فحصها لمياه الشرب في الربع الأخير من العام 2023.

ولنفس الأسباب أعلاه لم يتمكن بعض مسؤولي الرقابة على جودة المياه لدى مقدمي الخدمات من الوصول إلى مناطق معينة في المحافظات، كما هو الحال لدى بلدية الخليل، وإلى جانب نقص الموارد المائية وتقليص حصص المياه المزودة لبعض مقدمي الخدمات من الجانب الاسرائيلي، تواجه حالياً بعض البلديات تحديات كبيرة في تزويد المياه للمواطنين، وبالتحديد بعد عمليات تخريب خطوط شبكات المياه المتكرر من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيمات مدينتي طولكرم وجنين، مما شكل عبء مادي على البلديات في إصلاح هذه الخطوط، والتحقق من شبكات الصرف الصحي، ولتقليص أثر هذه المشكلة لجأت بلدية طولكرم على سبيل المثال إلى توفير خزانات مياه في المخيمات لاستخدامها في حالات الطوارئ وذلك وبالتعاون مع بعض المؤسسات الداعمة، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من الرقابة من قبل البلدية على صحة وجودة المياه.

على الرغم من عدم القدرة على التحكم بالظروف السياسية وتأثيراتها على الحركة بين المحافظات، إلا أن مأمونية المياه وجودتها بقيت أولوية على كافة الأصعدة، وبدوره استأنف المجلس عمله الرقابي من خلال عقد اللقاءات وورشات العمل عن بعد، وفي نفس الوقت حافظ مقدمي الخدمات على مستوى أداء جيد في متابعة جودة المياه رغم تكبد المزيد من الخسائر المادية بالمقارنة مع السنوات السابقة.

أما في قطاع غزة فقد ضاعف المجلس في السنوات الأخيرة من عمليات مراقبة جودة المياه من خلال جمع البيانات من الجهات ذات العلاقة، وفي إطار جمع البيانات الربعية، تم تزويد المجلس بنتائج فحوصات المياه المنفذة من قبل وزارة الصحة خلال الربعين الأول والثاني للعام 2023 في وقت سابق للحرب، بحيث حصلنا على نتائج فحوصات النترات والفحوصات الميكروبية.

بعد بدء الحرب على قطاع غزة لم نتمكن من الحصول على أي بيانات لجودة المياه، وفي محاولات سابقة تم التواصل مع كل من وزارة الصحة الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل لبحث إمكانية تزويدنا بالبيانات المتاحة، ولكن تبين عدم توفر أي منها، حيث تم على سبيل المثال لا الحصر تدمير المركز الصحي التابع لوزارة الصحة وعليه إتلاف أجهزة الحاسوب المستخدمة.

الأمر الذي يجب التنويه إليه، أن انعدام دور الرقابة على جودة المياه المزودة بفعل الحرب وعدم تمكين المؤسسات الصحية من القيام بدورها أدى إلى تزويد المواطنين بمياه غير

صحية وغير آمنة للشرب أو الاستهلاك الأدمي، حيث لم تتمكن وزارة الصحة الفلسطينية من إجراء الفحوصات الدورية للتأكد من سلامة وجودة المياه.

إن التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية قبل الحرب تشير أن 97% من المياه المزودة للاستهلاك الآدمي في قطاع غزة هي ملوثة كيميائياً نتيجة ارتفاع معدلات الملوحة والنترات. وعليه، فإن المشكلة تضاعفت خلال الحرب نتيجة زيادة التلوث الميكروبيولوجي مما ينذر بخطر على صحة المواطنين.

مؤخراً عملت وزارة الصحة الفلسطينية على إجراء فحوصات لمياه الشرب في محافظات الوسطى والجنوب في قطاع غزة، حيث أكدت النتائج على وجود تلوث ميكروبيولوجي بنسبة حوالي 50% من مياه الشرب المزودة.

توصيات عامة:

1. العمل على توفير الكلور السائل (هيبوكلوريت الصوديوم) بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، حيث يعاني حاليا بعض مقدمي الخدمات نقصا في الموارد المالية.
2. ضرورة سعي المؤسسات الحكومية والجهات الداعمة إلى إيجاد آليات تعزز استمرارية الرقابة على مياه الشرب لدى مقدمي الخدمات في ظل الظروف السياسية الراهنة.
3. لا بد من دعم مختبرات مقدمي الخدمات بالأجهزة والأدوات اللازمة، وإنشاء مختبرات مركزية لفحص المياه.
4. تحسين التعاون بين وزارة الصحة ومقدمي الخدمات بشكل يخدم الطرفين ويحقق المصلحة العامة.
5. يجب أن تبقى الرقابة على جودة المياه أحد الأولويات لدى كافة المؤسسات الدولية العاملة في قطاع غزة في ظل الظروف الراهنة، من خلال توفير الأجهزة والأدوات والمواد الأساسية لفحص المياه، والتركيز على المواد المستخدمة في تطهير المياه مثل أقراص الكلور والكلور السائل، إلى جانب مساعدة وزارة الصحة ومقدمي الخدمات من استئناف أعمالهم الرقابية ضمن الإمكانيات المتاحة، إضافة إلى توفير مصادر مياه بديلة آمنة بشكل مستمر.